

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرسوم بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٦ م في شأن نزاع ملكية العقارات الصادر بشأنها صيغ استملاك والعقارات الصادر بشأنها قرارات من المجلس البلدي بالاستملاك والمبادلة

بعد الاطلاع على الامر الامرى الصادر بتاريخ ٢٧ شوال
سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤ في شأن نزاع الملكية
والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد
اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وعلى المرسوم بالقانون (١٢٢) لسنة ١٩٨٦ يربط ميزانية
الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ ،

وبناء على عرض وزير المولة للشؤون البلدية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

المحامي مسفر عايض

مادة (١)

mesferlaw.com



تصدر الجهة المختصة بالبلدية خلال ستة أشهر من تاريخ

العمل بهذا القانون قوائم بما يلي :

أ - العقارات التي صدرت بشأنها صيغ استملاك ولم
يصدر قرار بنزع ملكيتها •

ب - عقارات سبق للمجلس البلدي الموافقة على
استملاكها ولم يصدر قرار بنزع ملكيتها •

ج - عقارات صدرت بشأنها قرارات من المجلس البلدي
بالمبادلة ولم يتم تنفيذها قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

وتعرض القرارات المتعلقة بالعقارات المشار اليها على
لجنة شؤون البلدية لمراجعتها واصدار صيغ جديدة ، مع

مادة (٥)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (١٥/٢٠) من القانون رقم ١٩٧٣/١٥ المشار اليه لا يجوز بعد العمل بهذا القانون اصدار صيغ استملاك العقارات داخلية ضمن مشاريع عامة ذات نفع عام ومدرجة ضمن الخطة الانمائية العامة للدولة ، وفي حدود المبلغ المتبقي سنويا في بند الاستملاكات بعد اقتطاع الجزء الذي يخصص لسداد قيمة التعويض المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون ، وبما لا يتجاوز ما يدرج بعد ذلك في بند الاستملاكات العامة سنويا .

ويعتبر باطلا بطلانا مطلقا كل قرار أو اجراء يخالف ذلك،

كما يبطل كل ما يترتب على ذلك من آثار .

مادة (٦)

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز لمجلس الوزراء اصدار صيغ استملاك في حالة الضرورة القصوى لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ويكون ذلك بناء على طلب الجهة المعنية وعرض وزير الدولة للشؤون البلدية .

مادة (٧)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الدولة للشؤون البلدية

عبد الرحمن خالد الفنيم

صدر بقصر السيف في ٨ ربيع الآخر ١٤٠٧ هـ

الموافق : ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ م

مراعاة ما يقتضيه تنفيذ المخطط الهيكلي وفي ضوء ما هو وارد بالخطة الانمائية للدولة .

ويصدر وزير الدولة للشؤون البلدية قرارا بمنزعة ملكية العقارات التي يصدر فيها صيغ من اللجنة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء فيما لا يتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون دينار بالاضافة الى المبلغ المخصص في الميزانية الحالية ١٩٨٧/١٩٨٦ للاستملاكات العامة .

مادة (٢)

تصرف التعويضات المستحقة عن العقارات المنصوص عليها في المادة السابقة من المبالغ المخصصة للاستملاكات العامة في ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ ومن الجزء الذي يخصص لهذا الغرض في بند الاستملاكات العامة في السنوات المالية الخمس التالية .

مادة (٣)

يسدد التعويض المشار اليه في المادة الاولى بموجب دفعات مقدمة وسندات سنوية على الخزنة العامة بما لا يتجاوز مائة مليون دينار سنويا لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ اصدار السند وتكون هذه السندات قابلة للتداول والتصرف فيها طبقا للشروط والقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

كما يجوز للمالك بدلا من الحصول على التعويض أن يطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار الصادر بمنزعة ملكية عقاره استبداله بعقار مملوك للدولة وفقا لاحكام المادة ١٥/٢٠ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

مادة (٤)

يتبع في تقدير الثمن والاعتراض عليه وفيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤ في شأن نزاع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة .